الدولة والإصلاحات والتربية والتعليم

لقاء مع الشيخ علي رضا أعرافي*

❐ ما هو تقييمكم لظروف التربية الدينية عند الشبيبة؟ هل ترونها بالمستوى المطلوب؟

الشيخ أعرافي: بدايةً، أشكر لكم لفتتكم الكريمة، وأرجو أن تتمخض هذه الانطلاقة الميمونة عن نتائج طيبة على صعيد التربية الدينية للناشئة والشباب. في الواقع، يمكن أن نضع السؤال في شقّين، الشقّ الأول، ما هي حقيقة النزعة الدينية لدى الشباب من زاوية علمية، والشق الثاني، حول انطباعاتي عن هذه الأوضاع، وبما أنّه ليس لي دراسات علمية شاملة في هذا الحقل فسأجيب عن الشقّ الثاني.

قدّمت بعض المؤسسات، خاصة في السنوات الأخيرة، دراسات في موضوع التربية الدينية، بيد أنّه يؤخذ عليها عدم انسجامها، وأنّ بعضها أصدر أحكاماً مسبقة. أمّا المأخذ الأهم، فهو قصورها عن إعادة النظر في الشواخص العامة لتلك النزعة الدينية وأولوياتها؛ وذلك لأنّه لم يتمّ بعد تحديد الصورة العلمية النهائية لتلك الشواخص. هذه العوامل مجتمعة زعزعت الثقة بهذه الدراسات. على سبيل المثال، تزعم بعض تلك الدراسات أن التديّن في مجال العقائد أو القضايا الفردية أصلب عوداً منه في القضايا الاجتماعية. في المقابل، ترى دراسات أخرى عكس ذلك، وعلى أيّ حال، لو تسألني أنا فليس عندي إجابة علمية عن ذلك، ما خلا تصوّرات أقرب ما تكون إلى الظن والحدس والتجربة الشخصية.

* رئيس المركز العالمي للعلوم الإسلامية.

الشيء الأكيد الذي يمكن قوله: هو أنّ هذا الجانب يعاني أزمة، وإن كان البعض يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يرى أنّ هناك انهياراً شاملاً للمبادئ، لكنّي لم أصل بعد إلى هذه الدرجة من التشاؤم، وأرى أنه بالرغم من نقاط الضعف والخلل الموجودة في التربية الدينية، لكنّها لم تصل إلى حدّ الأزمة المطلقة، بل هي بوادر أزمة يمكن تداركها.

❐ عدا الشعور بالأزمة هذا، ما هي العوامل الأخرى التي تلحّ على الإصلاح التربوي الديني؟

الشيخ أعرافي: الإصلاح على نحوين، النحو الأول هو الذي يولد في ظروف طبيعية، والنحو الثاني إصلاح تمليه أجواء متأزمّة، ولا يوجد أدنى شكّ في أنّ النُظُم الاجتماعية تشهد حالة تجدّد متواصلة على مسارين هما: الإصلاح والثورة.

من جهة، يمكن للإصلاح أن يكون نهضة واضحة المعالم ومنظّمة، غير محبّذة لنمط الثورات في نسف جميع البنى فجأة ومرة واحدة. وبناء على هذا التوضيح، فإنّ جميع الأنظمة التربوية والاجتماعية تحتاج إلى الإصلاح على وقع التحوّلات الجارية في حقول المعرفة والمتطلبات الإنسانية، بالأخصّ في عالمنا المعاصر الذي تتسارع فيه وتيرة هذه التحوّلات.

ومن جهة ثانية، أضافت العولمة، وهي ثمرة المزاوجة بين الأفكار والمعلومات، عاملاً آخر على ضرورة المضي في طريق الإصلاح، علاوة على عوامل أخرى غيرها. النقطة الخطيرة هنا هي أنه نظراً للدور والتأثير الذي يتركه نظام التربية والتعليم على باقي الأنظمة، تتكشّف حسّاسية موضوع التحول والإصلاح في النظام التعليمي وأهميّته القصوى.

وبعيداً عن هذه العموميات، فإنّ ضرورة الإصلاح تتجلى أكثر من خلال التحولات العميقة التي شهدتها إيران في العقدين الأخيرين المتمثّلة في انتصار الثورة الإسلامية والحرب العراقية الإيرانية وما تبعها من حركة إعمار، بالإضافة إلى الظروف الراهنة التي تطرح شعار الإصلاح.

في رحلتي الأخيرة إلى إنجلترا، اطلعت على آلاف الدراسات والمقالات التي نشرت حول الثورة الإسلامية في إيران، وبديهي أنّ مسألة شرح أبعاد الثورة للجيل الحالي، وطرح الآليات القادرة على تحليل خصوصيتها أمر هامّ للغاية، ولا غرو أن هذه التحولات الاجتماعية والسياسية الخطيرة تضاعف حاجة مجتمعنا إلى التحديث وإصلاح النظام التربوي.

❐ أيّ دور يمكن للحكومة أن تلعبه في التربية الدينية؟ وهل يتوجّب بالضرورة أن يمرّ عبر المؤسسات التربوية؟

الشيخ أعرافي: أولاً، ينبغي التنويه إلى ملاحظتين: الأولى، من المعلوم أنّ هناك تباين بين الحكومة الدينية والحكومة الليبرالية لا يجوز بأيّ حال من الأحوال التقليل من شأنه، ويتمثّل هذا التباين في حيادية الحكومة الليبرالية بالنسبة إلى التربية الدينية، ولا يعني هذا بالضرورة اتّخاذ موقف معارض لها، في حين تشعر الحكومة الدينية بمسؤولية تجاهها، وهو ما يستشف من النصوص الدينية نظير ما ورد في أقوال الإمام علي(ع).

الملاحظة الثانية هي المرونة المسموح بها في كيفية الاضطلاع بهذه المسؤولية، وهي مرونة تتبع الدراسات الفردية وتتطور مع تغيّر الزمان، وليست الأساليب والطرق المستخدمة في غنى عن الإصلاح.

إذن، من الواضح أن لا خلاف على المبدأ، وهو أنّ التربية الدينية من مهام الحكومة، لكن هناك مطاطية في سبيل تحقيق هذه المهمّة. الشيء نفسه يقال عن الجهاز القضائي في الحكومة الدينية. على أيّ حال، إنّ الوسائل التنفيذية المتّبعة من قبل الحكومة للقيام بهذه المسؤولية يمكن أن تتّخذ طابع التنفيذ الكامل والشامل أو شكل الإشراف الواسع على التربية الدينية وترك مهمّة التنفيذ للآخرين، وبين هذين الخيارين(التنفيذ الكامل والإشراف الواسع) تبرز طائفة من الافتراضات والمنافذ التي يمكن للدراسات أن تقوم بغربلتها واختيار النموذج المناسب منها.

ويحظى هذان المبدآن، «مبدأ مسؤولية الحكومة حيال التربية الدينية، ومبدأ «تعدّد الأساليب لتحمّل الحكومة لمسؤولية التربية الدينية» بأهمية استثنائية.

❐ حسناً، كيف يمكن لهذه الفروض والأساليب أن تتحقق؟ اعتماداً على أيّ اجتهاد أو رؤية؟

الشيخ أعرافي: ثمّة نوعان من الآراء الفقهية بالمعنى العام، الرأي الأول: الفتوى، وهي عبارة عن بيان الفقيه للأحكام والقواعد العامة، الرأي الثاني: الحكم، الذي يعنى بتطبيق القواعد العامة على المصاديق الخاصة الاجتماعية والفردية. ويكون الحكم حجّة وواجب التنفيذ عند توافر شرطين: أن يكون فتوىً وحكماً عاماً، ودراسته الموضوعية معتبرة وملزمة. يمكن للمكلف تطبيق القاعدة العامة على مسائله الفردية، لكن عندما يراد تطبيق القواعد الدينية والفقهية العامة على المسائل الاجتماعية، فيجب في هذه الحالة أن يكون لهذا

الأمر مرجعية واحدة مقبولة اجتماعياً؛ لأنه لا يمكن لكل فرد في المجتمع انتهاج طريقة خاصة به، فالمجتمع وحدة متكاملة، وإذا اختار كلّ طريقه أو طريق المجتهد الذي يتّبعه فسيختل النظام، وتعم الفوضى.

من هنا، فإنّ القاعدة الفقهية تقول باختيار رأي واحد من بين الآراء والنظريات المطروحة والتأسيس عليها، فلا مجال هنا لتعدّد الآراء بل تنظيمها، ويتجسّد هذا التنظيم في الحكومة وحكم الحاكم؛ أي أنّ هذا الحكم المشروع الصادر عن الولي الحاكم هو المعيار، طبعاً يجب أن يصدر بعد دراسات مستفيضة ومؤكّدة تعطي الحاكم القناعة بذلك. وقد توجد على أرض الواقع دراسة أخرى أصوب، لكن لا مفرّ للنظام الاجتماعي من ذلك.

❐ **بالنسبة للأحكام الفردية، لو أردنا أن نعلّم الأطفال الأحكام الدينية، ما هو السبيل الأمثل لذلك في حضور جمهرة المجتهدين والمقلّدين؟ وما هو التسويغ المطلوب في هذه الحالة لإلزام التلميذ بتعلم فروع الدين لمجتهد غير مجتهده؟**

الشيخ أعرافي: يجب على الفرد في كل الأحوال أن يمتثل لقوانين الدولة، فلو أردنا سيادة رأي واحد في مكان ما، ولم يكن هناك تعارض بين انصياع المرء لذلك الرأي وبين مسؤولياته، فعليه أن ينقاد لإملاءات المسؤولية. أما في حالة بروز تعارض كما هو الحكم في رياضة الشطرنج مثلاً، عندئذ ينبغي على الحكومة أن تحول قدر الإمكان دون تسرّب مثل هذا التعارض إلى النظام التعليمي، وذلك بأن تلحظ في سياساتها واجبات المكلفين تجاه مجتهديهم ومراجعهم، وحتى مع انسداد جميع المنافذ، يجب أن يتحرّى الفرد وسيلة تؤمّن عدم المساس بالسياسات المذكورة ضمن دائرة واجباته في اتّباع مجتهده، أو أن يلتزم بتنفيذ برامج الدولة.

❐ **ما هي المبادئ الدينية التي يجوز للإصلاحات أن تتحرك ضمن مدياتها؟**

الشيخ أعرافي: ذكر بعض النقاط هنا ضروري، وهي:

١- الإصلاحات هي تحولات تدريجية تطوي مسيرة ثابتة نحو هدف منشود، وهي تُنعت بالدينية عندما تستوحي هدفها من الدين.

٢- عندما لا تفي الأساليب والوسائل والسياسات الراهنة بشكل تامّ بالغرض وهو تحقيق الأهداف المرجوة، فضلاً عن ظهور طرق أكثر تقدّماً في هذا المجال، عندها يشير الفقه إلى ضرورة ولوج السير في الإصلاحات وإجراء تغييرات على السياسات والأساليب.

تقول النظرية الدينية بضرورة التركيز على إجراء الدراسات في منطقة الفراغ؛ لأنّه حينما تنزل التحوّلات الاجتماعية إلى أرض الواقع ينسحب ذلك على المزاج الاجتماعي، فإذا اقترح مثلاً التخلّي عن التربية الدينية، سيكون هذا بمثابة إفساد من منظار الدين وليس إصلاحاً منسجماً مع المبادئ والقيم الدينية، أما إذا حافظ التوجّه على طابع ديني ضمن إطار عام، وانتقلت المرونة إلى عملية تحديد الأولويات والأساليب، فهذا هو الإصلاح المنشود الذي تلزمنا مبادئ الدين بالعمل به. استناداً لهذه النظرية، فإنّ على الحكومة والساسة أن يوظّفوا التحولات الاجتماعية والأسرية والنفسية وسائر العوامل التي ترفع من كفاءة التربية الدينية نظير المناهج الدراسية والكتب...إلخ، وأن يطرحوا برنامجاً تربوياً متجدّداً. على سبيل المثال، تكون التربية الدينية أكثر كفاءة عندما تكون العقائد نقطة انطلاقها، وذلك في مرحلة زمنية معيّنة أو في مجتمع ما، وفي مرحلة لاحقة تبدو المبادئ الأخلاقية القاعدة الأنسب للانطلاق.

إذاً، فنقطة الشروع لتأسيس تربية دينية، وطبيعة الخطاب المستخدم تتفاوت تبعاً للظروف والأجواء الاجتماعية وذهنية المخاطب، وفي ظروف كهذه، يكون التجديد والإصلاح محبّذاً، شرط التقيّد بالمبادئ العامة. فمن الممكن تنظيم عملية إصلاح البرامج والمناهج الدراسية وفق الميول والأفكار ما لم تتعارض مع جوهر الدين. وعلى المجتمع وهو يتحرك نحو الإصلاح أن يبدي التزاماً متصلّباً تجاه الأصول والمبادئ الأساسية، وتمسّكاً مبدئياً وريادة في إصلاح جوهر الأساليب والمناهج وطرائق العمل – حيث مجال التحرّك أوسع–، وهنا ننحي باللائمة على ضعف المؤسسات الدينية التي تخلّت عن دورها في أخذ زمام الأمور، هذا الدور الذي يحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى تجسيد النظرية في سوح العمل. وبسبب تسارع نمط التحولات وتلاحقها، صار لزاماً على عملية الإصلاح اللحاق بها والسير في ركابها.

وتوجد نقطة أخرى هي، أنه أحياناً يمرّ المجتمع بتحولات بارزة تتطلب إصلاحات أشمل في النظم الاجتماعية، وفي الحقيقة، في المفاصل الزمانية الاستثنائية تطرأ على العلاقات الاجتماعية والسياسية تحوّلات مثيرة، ولا يخفى أنّه في أوضاع كهذه يتطلّب الأمر إصلاحات بنيوية وواعية على مستوى تلك الأوضاع، وهذه مسألة لا تحتمل التأخير والإغفال وإلا ينتج عنها آثار بالغة السوء.

□ بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وضع القائمون على مسيرة التحول التربوية نصب أعينهم ضرورة محاكاة الأهداف والمناهج المطروحة للمبادئ والأصول الإسلامية، بينما مفهوم المرونة الذي أشرتم إليه مفهوم فضفاض يجعل من كل إصلاح إسلامياً بالضرورة؛ لذا نريد أن تبيّنوا لنا بالتحديد طبيعة المبادئ الثابتة المذكورة التي يجب التحصّن بها، وأن تتمّ الإصلاحات ضمن دائرتها؟

الشيخ أعرافي: لقد حدّد القرآن الكريم والأحاديث الواردة عن النبي (ص) ملامح الإنسان المؤمن والمجتمع المؤمن، ومادام نظامنا التربوي يسير في حدود تلك الملامح، فهو نظام تربوي ديني. لكن من المحتمل أن يكون هناك خلاف على تحديد تلك الملامح أو الأولويات والتي ينبغي أن تتبنّى رؤية موحدة.

يعتمد إطلاق الصفة الدينية على مسألتين:

الأولى: أن تكون الأهداف المرسومة ضرورية أو موضع إجماع أو أنّها عبارة عن رأي منهجي ملزم.

والثانية: التقيّد بما ورد في الدين من أساليب ومناهج.

فهناك من يقول: إن الإسلام لم يأت على ذكر الأساليب، بيد أنّني أرى العكس من ذلك، فقد ذكر على الأقل بعضاً منها في الشريعة، ولا أقول جميعها؛ لذلك لا غنى عن المعارف والخبرات الإنسانية. وطبقاً لهذا المفهوم، فإنّ التديّن يعني حفظ القواعد العامة، وبالنسبة للأساليب العمل ضمن إطار محدّد. ولا بأس في ذكر بعض الأمثلة لتوضيح هذه الأمور، التي تعنى بشكل أو بآخر بالموضوعات المستجدّة. لقد أناط الإسلام بالحكومة مسؤولية التربية الدينية للتلاميذ، وفي المجتمعات القديمة كانت هذه المسؤولية على درجة عالية من البساطة؛ بحيث كان بإمكان الفرد الواحد أن يؤدّي مهمّات التربية والتعليم ووضع السياسات في آن واحد. كما كان القاضي يؤدّي دور الادّعاء العام وتنفيذ الأحكام بالإضافة إلى مهمّته الأصلية وهي القضاء، أمّا اليوم، فقد تطوّرت الأمور وتمّ فصل هذه الأدوار بعضها عن بعضها الآخر، ولم يُستثن قطاع التربية والتعليم من ذلك. مبدئياً، لا يرى الإسلام ضيراً في فصل السلطات أو دمجها، لكنّ كيفية تنظيم العملية وضرورة مطابقتها للأصول والقواعد مسألة تحتاج إلى الاجتهاد فضلاً عن المعرفة والخبرة والدراسات الدقيقة ليمكن الخروج بأنظمة وآليات فاعلة.

على هذه الخلفية، يشدّد الإسلام على الدور التربوي للنظام التعليمي، لكن حول طريقة إعداد هذا النظام لبلوغ أهداف التربية الدينية في إطارها العام، بطبيعة الحال يجب اللجوء إلى أنجع السبل. مثلاً: هناك صيغ متعددة مقترحة لقيام الكوادر الاستشارية والتنفيذية في التربية والتعليم بدور تربوي في الإسلام، من زاوية عامة نقول: إنّ هذه المسألة تقع ضمن منطقة الفراغ. التربية الدينية عملية حيوية، ولكن إذا سُئل رجل الدين: هل تصنّف المديرية العامة للتربية في الكادر الاستشاري أم التنفيذي أم لا؟ بصورة عامة سيوصي باختيار أفضل الصيغ، ففي عملية اختيار الصيغة المثلى يجب أن تبقى الدراسات بمنأى عن تأثير الآراء السياسية والحزبية؛ لذا نرى أنّ هناك مساحات من المرونة في الدين في ما يتّصل بهذه القضايا وأمثالها، وهناك عدّة صيغ مطروحة بشرط أن تكون حصيلة دراسات، وذات وجهة دينية بعيدة عن جدل التيارات.

❐ لقد قلتم: إنه من أجل خلق التطور المنشود في موضوع التربية الدينية، فإنّ الأمر يستدعي إجراء الدراسات سواء في مجال القضايا أو في البنى والهياكل. السؤال المطروح هنا: كيف تقيّمون دور المؤسسة الدينية (الحوزة) وأساليبها المعتمدة للمشاركة في هذه العملية؟

الشيخ أعرافي: هذا المبحث مطروح أيضاً في المجالات الأخرى الاجتماعية والثقافية. في البحوث النظرية تحتاج هذه المشاركة إلى بعض المقومات مثل النهوض بمستوى «الدراسات الموضوعية» أي دراسة الموضوعات؛ لأنّ فتوى رجل الدين تتمتع بالاعتبار عندما تستند إلى رؤية واقعية للموضوعات، والشيء نفسه بالنسبة للمؤسسة الدينية (الحوزة)، التي يمكنها المساهمة بدور حقيقي وفاعل في عملية وضع أسس النظام التعليمي وإصلاحه عندما تحمل قراءة موضوعية خاصة بها. ولبلوغ هذا الهدف في عصرنا الحاضر، يجب توسيع دور المؤسسة الدينية من خلال الانفتاح على مختلف الفروع الدراسية، والسعي لزرع هذه الرؤية المتخصصة عند رجل الدين في هذه المؤسسة، لتتمكن من وصل الدراسات الدينية بالدراسات الموضوعية الاختصاصية الأخرى وذلك عن طريقين: إغناء التجربة الدينية بالدراسات الموضوعية للآخرين، أو أن تطرح رؤيتها التخصصية الخاصة بها. وفي ضوء التعقيدات التي تفرزها الظروف الراهنة، يجب أن نستحدث الخبرات الخاصة بنا ونشرك المؤسسات الدينية (الحوزات) في هذه المساعي لتصل إلى مرحلة خلق الخبرات بالاعتماد على نفسها. كما يمكن للحوزة المساهمة في المهمّات الإدارية والتنفيذية في التربية والتعليم، وهو أمر حيوي، طبعاً بعد

اكتساب الخبرات اللازمة، ما يتطلّب إعداد كوادر متخصصة.

□ ما هي برأيكم الإشكاليات المرافقة لعمليات التحوّل في التربية الدينية التي ينبغي تجاوزها؟

الشيخ أعرافي: تقسّم هذه الإشكاليات إلى قسمين: إشكاليات مطلقة وأخرى خاصة. أحياناً يكون المقصود احتواء الأساليب القديمة على إشكاليات وسلبيات، في هذه الحالة، ينبغي أولاً تحديدها ليمكن تجنّبها مستقبلاً. أو المقصود هو الأساليب التي كانت في زمنها ناجعة ومؤثرة، لكنها فقدت ذلك التأثير في الوقت الحاضر. وأيّا كان الأمر، ففي كلتا الحالتين يعتبر تحديد الإشكاليات ونقاط الضعف الخطوة الأولى على طريق الشروع في مسيرة الإصلاح.

من جهة أخرى، تصنّف مواطن الخلل إلى أنواع متعددة، في بعض الحالات تكون في طبيعة الرؤية، وفي حالات غيرها، يكون الخطأ في تحديد الهدف أو ترتيب الأولويات، وأحياناً، يستوطن الخلل ثنايا المبادئ والأساليب، يُرى حيناً ويختفي أحياناً في زوايا النظام التربوي، وفي كل الأحوال، لا نُعدم خيار الإصلاح.

وأعتقد أن النقطة التي يجب الوقوف عندها طويلاً في السيميولوجيا هي جدلية العلاقة بين الحكومة الدينية والتربية الدينية وطبيعة تدخل الحكومة في هذه المسألة، ولا شك في أن التركيز العلمي والعميق على نقاط الضعف هو ضرورة عصرية ملحة، وقد تناولت في مجال آخر إجمالاً بعضاً منها.

□ كيف يمكن لجهاز التربية والتعليم إطلاع الخبراء الدينيين على قائمة الموضوعات الملحة في هذا الحقل؟

الشيخ أعرافي: قبل الإجابة عن هذا السؤال، ومادامت أطراف الحديث شملت مقولة «الموضوعات» أودّ أن أبيّن أن أحد محاور التحوّل في الفقه هي الموضوعات، فكلما اتسعت دائرتها عند الفقيه أو مربّي الأخلاق، وأحاطا بالمظاهر الخارجية بشكل أكبر، غدت قاعدتهما الفقهية والأخلاقية أكثر إحكاماً، وآفاقهما أكثر اتّساعاً. ويشار إلى أنّ التحولات التي تعصف بمختلف مجالات العلوم، وخاصة العلوم الإنسانية، تترك تداعياتها على الفقه، وتفتح أبواباً أوسع في ميادين التربية والتعليم والإدارة وكذا علم الاجتماع. أما في ما يتعلق بالسؤال، فإنّ وزارة التربية والتعليم في الجمهورية الإسلامية تتحمّل مسؤولية أدبية في نقل خبراتها إلى جسم المؤسسة الدينية(الحوزة)، وبناء جسور التعاطف

والتفاهم معها، والحوزة بدورها يجب عليها أن تفتّش عن آخر ما استجدّ من الموضوعات، كما يمكن لوزارة التربية والتعليم المساعدة لإنجاز تلك المهمة وذلك على نحوين: أحياناً تطرح على رجل الدين بعض القضايا فيجيب عنها وهو لا يحمل التخصص اللازم بشأنها، وطبعاً لا يمكن في هذه الحالة الاكتفاء بهذا نظراً لتشابك الموضوعات وصعوبة التشخيص.

النحو الآخر، إعداد كوادر متخصصة من رجال الدين قادرين على تصنيف الموضوعات حسب تخصصاتها، وهي طريقة مثلى ومفيدة جداً. وفي الظروف الحالية تقضي الضرورة بالاستعانة بالحل الأول أيضاً، لكن يبقى الحل الثاني هو الأساس، ولا يبدو بالغ التعقيد أو صعب المنال، نعم يتطلب عزماً واهتماماً، كما لا تخفى أهمية التواصل بين الحوزة ووزارة التربية والتعليم.

❐ إلى أي مدى تبدو المطالبة بدور لوزارة التربية والتعليم في التربية الدينية للتلاميذ منطقية من وجهة نظرك كرجل دين يتصدّى لمسؤوليات ثقافية في المؤسسات الدينية والأكاديمية؟

الشيخ أعرافي: لا أعتقد أن هذه المهمة تنحصر في وزارة التربية والتعليم، هناك مؤسسات أخرى تملك تأثيراً في هذا الموضوع، كما أن جميع هذه المشاريع مرتبطة بمسيرة التخطيط وطبيعة الجهود التي تبذلها الحكومة، وعناصر هذه الشبكة مرتبطة ببعضها، والخلاصة أن الجميع كلّ من موقعه يمارس تأثيراً ما، سواء أكانت وزارة التربية أو المؤسسات الأخرى، بالإضافة إلى تأثير سياسات الحكومة الدينية لاحتواء هذه الشبكة.

طبعاً، توقّعاتنا من وزارة التربية والتعليم أكبر من ذلك؛ لأن عملية وضع الأهداف ورسم السياسات الحكيمة من قبل وزارة التربية تنطوي على تأثيرات عميقة، فهذه الوزارة تستحوذ على معظم أوقات الناشئة؛ لذا فمن الطبيعي أن يكونما يتوقع منها كبيراً.

❐ هل لكم أن تستعرضوا لنا نقاط الضعف والسلبيات التي تكتنف مسيرة التربية الدينية، على الصعيد الرسمي وغير الرسمي؟

الشيخ أعرافي: قبل الحديث عن السلبيات أرى من واجبي بيان مسألتين الأولى، أن التربية الدينية قائمة على ركنين هما التعليم وإتاحة المعارف الدينية، والتنشئة الدينية لشخصية المتربّي. كما أنّ المقصود بالتربية الدينية هو تزويد الفرد بالمعارف الدينية،

والمعلومات الدينية وتربية شخصيته؛ وذلك لأن التربية الدينية تضمّ بعدين الأول تعليمي ومعرفي والثاني تربوي.

والمسألة الثانية هي ثمّة مصاعب وإشكاليات جمّة تعترض التربية الدينية أهمها:

١- عملية السيطرة على الغرائز وتنمية الجانب الإيماني والفطرة الإنسانية، والتي تعدّ عسيرة جداً بسبب ملامسة هذه الغرائز للمحسوسات، وأيضاً تمثل معضلة تربوية عامة أيضاً.

٢- الهوة العلمية والتكنولوجية الساحقة لصالح الغرب، حيث شكّل هذا التفوق الظاهري عقبة في طريق التربية الدينية للمسلمين، والتفسير السيكولوجي لذلك هو أن الشبيبة في بلداننا تنظر إلى التقدم الظاهري الذي حقّقه الغرب في القرون الأخيرة بعين التعظيم، ما يجعلهم مبهورون بثقافته.

٣- في العقود الأخيرة واجهت التربية الدينية المعضلة الأكبر ألا وهي ذوبان الحدود وثورة الاتصالات والمعلومات التي بلغت الذروة؛ بحيث لم يعد بالإمكان ضرب الأطواق وفرض القيود كما كان في السابق، ودفع هذا الوضع باتجاه انسيابية أرحب للمعلومات، وهو أمر له محاسنه طبعاً، باعتباره فرصة سانحة يجب اغتنامها، كما لا يخلو من المصاعب والإشكاليات للتربية الدينية. وكنتيجة للتوسّع في المعلومات والاتصالات، فإنّ المجتمعات البشرية المختلفة بجميع محاسنها ومعايبها تقترب من بعضها أكثر فأكثر محلياً وعالمياً، والمدرسة غير مستثناة من هذه الميزة حيث ستفتح المدرسة نافذة على العالم، ستتّسع يوماً بعد يوم، وفي المقابل، تحتوي العملية مشكلات نرجئ ذكرها إلى مناسبة أخرى.

وهناك إشكاليات عديدة تعترض التربية الدينية نذكر منها:

١- الإشكالية الأولى التقدم المفرط للظواهر على الباطن الديني، وهي إشكالية تتسبب في إضعاف النشاطات التربوية، ولتوضيح هذه المسألة نستعرض النقاط التالية:

تصنّف مضامين ومراتب التربية الدينية إلى عدّة أقسام: القسم الرئيسي وهو الإيمان والعقيدة وهما الركنان الأساسيان للتربية الدينية. القسم الثاني الأخلاق الدينية وتضمّ طائفة من القيم والرذائل والصفات الثابتة في الشخصية، وهناك قسم ثالث يمثل الأحكام الدينية.

أمّا المضمون التربوي الديني فينقسم إلى جزئين الجزء الأول وهو التعاليم الدينية

المرتبطة بكنه الشخصية، وجزء ثان يعنى بظاهرها.

عند تصفّحنا للتاريخ الإسلامي واستعراض الانحرافات التي شابت مسيرة الفكر الديني نستنتج أن منشأ بعض تلك الانحرافات هو حالة المفاضلة التي يتمّ فيها أحياناً ترجيح الباطن لدرجة تُركن معها ظواهر الشريعة جانباً، وأحياناً أخرى تعظيم الظواهر حتى تصغر إلى جانبها البواطن والرسالة الأصلية للدين، على سبيل المثال، شهد التاريخ الإسلامي منذ القرن الثاني ولادة المدرسة الصوفية التي اختزلت الدين في الإيمان والعشق الإلهي، وغيّبت تماماً الظواهر والشعائر، وبموازاة ذلك، هناك الخوارج الذين التصقوا بالظواهر والآداب، وابتعدوا عن روح الدين والاستقطابات الروحية.

هذه أمثلة من أعماق التراث، وهناك مثال من واقع العصر الحالي؛ حيث يقلّل بعض المنبهرين بالخطاب الغربي والفكر المسيحي من شأن الظواهر وأحياناً يشخصّونها كعقبة، قائلين بأصالة جوهر الدين.

تأسيساً على ما سبق، ثمة مبادئ في التربية الدينية تحظى بالأهمية القصوى، نذكر منها الاعتدال بين الظواهر والباطن، وأصالة الإيمان الباطني. يبيّن هذان المبدآن أنه في الوقت الذي يتحتم الوقوف عند حدود الاعتدال، يجب أن لا نغفل عن أصالة المضمون والعقيدة الأصلية للدين، بل يجب أن تكون المسائل الأخلاقية هي قاعدة الشخصية الدينية. والمسألة الهامة المطروحة هنا هي التأثيرات المتبادلة بين الظاهر والباطن، حيث إن لكل منهما آثاره الخاصة به.

ولا شك في أن طبيعة المراسم والشعائر تلعب دوراً في رسم وجهتها، من ناحية أخرى، يعمل الإيمان القلبي والنوازع الداخلية على قولبة الظاهر. إذاً، الخروج عن دائرة الاعتدال هي إشكالية تتربّص بالتربية الدينية؛ لأنها تسوقنا إلى التفرّغ للباطن، فنعتقد أن لا قيمة تذكر للشعائر، وأنّ جوهر الدين عبارة عن مزيج باطني وقلبي وأخلاقي.

ومعلوم أنه عندما تعتمد التربية الدينية لغة الظواهر وتستبعد المسائل الأخلاقية والإيمانية عن خططها وبرامجها وسياساتها العليا...إلخ، ستفقد في السنوات اللاحقة ديمومتها واستمراريتها، وفي المحصلة لن تعدو كونها تربية وقتية.

يحدث في بعض الأحيان أن نؤثر أداء الأعمال المستحبة مثل زيارة عاشوراء، حيث ينطوي هذا التصرّف على بعض المثالب، فمثلاً جاء في سورة التوبة الآية ١٩: ﴿**أجعلتم**

سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر﴾ فسقاية الحجيج في مناخ شبه الجزيرة القائظ أمرٌ مستحبّ بلا شك وذو شأن، وكذلك تعمير مساجد الله وخاصة المسجد الحرام، حيث ورد فيه استحباب أكيد وهو عمل جليل، لكن يجب عدم المبالغة في التقييم واعتبارهما المحور لدرجة تقديمهما على الثوابت مثل الإيمان. فالآية الكريمة تقول: إنكم تبالغون في إيلاء الأهمية لسقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام حتى تضعوهما في مصاف الإيمان بالله ويوم الحساب.

٢- تأتي الإشكالية الثانية كنتيجة للإشكالية الأولى، وهي التظاهر بالتقييم، بمعنى أن الإنسان في أعماله الدينية يضع الظواهر في صدر سلّم الأولويات وليس المحتوى، وهذه الإشكالية تؤدي إلى استقطاب العناصر الأضعف في المجتمع، وسيادة روح المماألة والرياء والتملق ما سيؤدي إلى خلوّ الساحة من الأكفاء. وهذه بالضبط إحدى المعضلات التي تواجهها الأوساط التعليمية أحياناً.

لا شك في أن الدين للجميع، وأن لكلٍّ الحقّ في تمثّل رسالته، بيد أنّه يجب الحيلولة دون السقوط في هذه الدوّامة، إنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحافظة على الظواهر والشعائر مسائل ضرورية وذات تأثير، ويجب المواظبة عليها، بشرط أن لا تكرّس روح الرياء على حساب المحتوى والفكرة الأصلية والثوابت الأخلاقية. نعم قد تثمر هذه العملية على المدى القصير، لكنها ستنشر روح الرياء والتملق على المدى البعيد.

٣- الإفراط في توظيف العادة والتلقين.

هناك بحث تربوي يقول: هل العادة والتلقين أساليب مستحبة أم لا؟ فالبعض ينكرها جملة وتفصيلاً، ويضعها في الجهة المخالفة للتربية، والبعض الآخر يقبل بها ويؤيدها، والشيء الأكيد أنّهما من الأساليب المعقّدة في التربية الدينية، حيث يأخذ التلقين دوره قبل سنّ السابعة والعادة بعد هذه السنّ، وإن كان للأسلوبين دور في ما قبلها وما بعدها.

وبصورة عامة يستحوذ تلقين المعارف والآراء الدينية والتعوّد على هذه الشعائر على جزء من تعاليمنا الدينية، لكن الملاحظة الأهم هي أنّ للتلقين والعادة شروطاً أبرزها توخّي التدريج والاعتدال. وأساساً، إنّ تبنّي الاعتدال وتحاشي التطرّف والإفراط مبدأ حيّ وضروري في جميع الأساليب التربوية، فقد حثّت الروايات المعتبرة على عدم تحميل النفس مشاق العبادة، ما لم تكن مهيّأة نفسياً، كما يستلزم تلقين الطفل والحدث على آداب

وتعاليم الشريعة وتعويده عليها ولكن بهدوء وتؤدة، مرحلة إثر مرحلة.

الشرط الثاني، تحوّل العادة تدريجياً إلى وعي، فممارسة العادة والتلقين يجب أن تتمّ وفق برنامج واضح ومحدّد، لتطوي مراحل صيرورتها الطبيعية نحو الوعي.

وتترسّخ العادة إذا ما توفّر الدافع والعامل المعنوي والوعي وعلى هدي برنامج متكامل. على سبيل المثال، لا بأس في تعويد الطفل منذ الصغر على الصلاة، شرط أن يكون ذلك وفق خطّة عملية مدروسة، وغالباً ما تفتقد البرامج الحكومية والبرامج المساعدة إلى آلية محدّدة في مسألة تحوّل العادة إلى الوعي، فلا يعرف بالضبط ما هي طبيعة البيانات والدوافع والأساليب المطلوبة لترسيخ عادة الصلاة طوال مراحل وسنوات النمو.

إذن، نحتاج إلى برنامج واضح لكي نتمكن من تحويل العادات إلى وعي ودوافع، وبدونه تصبح إحدى الإشكاليات التي تهدّد مسيرة التربية الدينية وتكون النتيجة مع انقضاء السنين وبلوغ الطفل مرحلة الشباب الحرجة عزوفه (الطفل أو الحدث) كلياً عن الآداب والتقاليد ومبادئ الدين، وفي هذا الصدد، تعاني وزارة التربية والتعليم بعض المشاكل أثناء الانتقال من المرحلة المتوسطة إلى المرحلة الثانوية، ومن المرحلة الثانوية إلى الجامعة. فالبرامج الدينية والتربوية تعطي ثمارها في المرحلة والمرحلة المتوسطة على أبعد تقدير، ولكنها تتعثّر في المرحلة الثانوية نتيجة لتغيّر المعايير والموازين وهو أمر له أسبابه الخاصة، أحدها بروز العلائم الخاصة بمرحلة المراهقة والمشاكل التي تفرزها المرحلة اللاحقة، فتلوح سحب الشك والريبة في سماء مرحلة الشباب من جهة، فيما تتعمق إرادة الاستقلال من جهة ثانية، ناهيك عن الرغبة في الانفصال عن البيت وأيضاً ظهور مشكلة الغرائز.

وتشكل هذه المؤشرات أهم ملامح هذه المرحلة، وعلى مقربة من هذه الأجواء، وبسبب تزامن مرحلة المراهقة العاطفية الحسّاسة مع انتقال المراهق عبر المقاطع الدراسية المنفصلة عن بعضها (من المرحلة المتوسطة إلى الثانوية) يحصل انقطاع تربوي يتعامل بموجبه المراهق مع معلمين ومدراء جدد لا يعلمون شيئاً عن تفاصيل حياته الماضية ولا عن تلك الفترة المشحونة، وكل ما تتلقاه المدرسة الجديدة ملف دراسي لا يحمل معلومات دقيقة ذات قيمة.

عامل آخر يضاف وهو افتقاد البرامج إلى العمق والنظرة الشمولية – حيث يتم التركيز على العادة والتلقين ويُتحاشى الخوض في الإشكالات– وغياب تقنين محدد للعادات

والتلقينات، عندئذ يجد التلميذ الذي يمر بمرحلة المراهقة الشائكة نفسه مضطراً لتجاهل هذه الظواهر الخاوية.

٤- إشكالية أخرى من إشكاليات التربية الدينية وهي التشبّث بأيّ وسيلة مهما كانت من ضمنها الاستدلالات الهزيلة أو التمسك ببعض المسائل غير القابلة للاستناد بشكل عام، هذه التصرفات تسلب ثقة المراهق وإيمانه بكل شيء حينما يعيش هذه المرحلة، من هنا، ومن الضروري وجود تناسب بين الاستدلالات ومستوى استيعاب المخاطب، وأن تكون متقنة وأصيلة، وفي غير هذه الصورة، ربّما سنحصل على نتائج إيجابية عاجلاً، لكنها ستنعكس سلباً على المدى البعيد.

٥- إلصاق المضامين غير الدينية والذوقية بجوهر الدين هي معضلة أخرى تعترض التربية الدينية، وهي من الوضوح بحيث توفّر علينا البيان.

٦- تخمة البرامج في التربية الدينية. أهم سمة يجب أن يتحلّى بها المربّون وكودار هذا النوع من التربية هي التفاني وإيلاء العمل الأهمية التي يستحقها، وهو أمر تعتريه بعض المشاكل منها أن المربّي من شدّة تعلّقه وحرصه سيحمل نفسه على المبالغة والإفراط، وهي مشكلة خطيرة، فالرغبة في الهداية والتوجيه والتربية الدينية كلها أمور حسنة، لكنها تنذر بعواقب وخيمة إذا لم يحترز الفرد عن المبالغة في البرامج التربوية.

٧- إحساس التقييد والإكراه. هناك مقولة تربوية تسمى (تناقضات التربية) مفادها أن المسمّيات التي تتناقض بنحو أو بآخر مع موضوع التربية لا يمكن فصلها بأي حال عن العملية التربوية، والمثال الأبرز على ذلك هي العادة، فالتربية لا يمكنها تجاهل العادة باعتبارها أسلوب مميّز، لكن إذا ما نظرنا إلى الوجه الآخر من المسألة فإنّ العادة تسلب الإنسان جوهره. تناقض آخر من تناقضات التربية عموماً، والتربية الدينية على وجه الخصوص، وهو تناقض «التربية والشعور بالحرية». إن الإنسانية بحاجة إلى التربية وفي الوقت نفسه لا غنى لها عن الحرية، وهذا التناقض يشكل إحدى إشكاليات التربية الدينية. فشعور الفرد بأنّ مسيرته التربوية تمضي في مسار محدّد سلفاً دون أن يكون له أي دور في رسمه، أو اتخاذ قراراته، والسير فيه بملء إرادته، بل وفق ما يفرضه الآخرون عليه من خطط، كل هذا يعتبر إشكالية تهدّد التربية بالعقم. وهكذا، يجب أن نحسب حساباً لإحساس التقييد في العملية التربوية؛ لأنّ حلّه صعب وعسير. وأحد الحلول المهمّة المقترحة هو اللجوء إلى الأساليب والطرق المتنوعة والمبتكرة، مثل الاستعانة بالبرامج

المساعدة التي تحفّز على الإبداع والتجديد، في ضوء المؤهلات الفردية والفوارق التي تميّز المخاطبين.

❐ ما هي برأيكم الآثار السلبية المحتملة التي قد ترافق أيّ عملية تحوّل متجدّدة في مسيرة التربية الدينية؟

الشيخ أعرافي: بعض هذه الآثار تعزى إلى وزارة التربية والتعليم وبعضها يعود إلى ما هو أكبر وأوسع من حجم هذه الوزارة. وبعبارة أخرى، تقسّم هذه الآثار إلى ذاتية وخارجية، فموجة العولمة، والخلل في أداء بعض المرافق الحكومية وضعف السياسات وغيرها تعزى إلى الأسباب الخارجية، وبوسع وزارة التربية والتعليم التخفيف من حدّة هذه العوامل جزئياً وليس رفعها كلياً. أما المشكلات الناشئة من رحم الوزارة هي افتقارها إلى آلية ثابتة للإصلاح، فهي تتأثّر ببوصلة الإصلاحات الخارجية، ومعلوم أنّ مسيرة الإصلاح إذا انطلقت بفعل العوامل الخارجية، وقامت باعتماد سياسة الارتجال وغياب التخطيط والتغاضي عن الدوافع الدينية الخالصة ومصالح المجتمع، فلن يكتب لها النجاح، ولن تكون فاعلة وبالاتجاه السليم. كذلك إذا لم تتسم الإصلاحات بالشفافية وكانت فضفاضة غير محدّدة المعالم، تفتقد إلى الأهداف الواضحة، فمن المحتمل أن تنقلب إلى فوضى عارمة. إن دخول الألاعيب السياسية وفرض الأفكار والدوافع غير الواقعية على خط إصلاح النظام التربوي يهدّد العملية الإصلاحية برمتها، علماً أن هذه المشاكل ليست وقفاً على التربية الدينية بل تشمل جميع الجوانب التربوية. كما أن التقليل من أهمية التجارب البشرية، وعقم الأساليب المتّبعة، وعدم تقييم الآثار السلبية التي قد يتركها تعدد التعاليم على التربية الدينية والأخلاقية ونظام الامتحانات الوزارية العامة(البكالوريا) يمكن أن تصيب العملية التربوية بالضرر.